International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (7)
IJFAES
July 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (7)

النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية أمام مركز التحكيم الرياضي السعودي

رناد سالم صالح الضمور
أستاذ مساعد في القانون الخاص- مدني، قسم القانون، كلية إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
renad.aldmour@nbu.edu.sa

هاني مؤنس
أستاذ مساعد في القانون الخاص- تجاري، قسم القانون، كلية إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية

أسماء سعد الحديدي
أستاذ مساعد في القانون الخاص- تجاري، قسم القانون، كليه إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية

الملخص

تأتي هذه الدراسة لتقديم فهم عميق للنظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية أمام مركز التحكيم الرياضي السعودي، وتسليط الضوء على السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الكفاءة والشفافية في هذا المجال. وتتبنى هذه الدراسة منهجاً تحليلياً يستند إلى استعراض الأدبيات القانونية المتعلقة بالموضوع وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل شامل.

وتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين أثنين، هما: ماهية الفصل في المنازعات الرياضية، النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية. وكل منهما قُسم إلى مطالب وفروع تبعاً لطبيعة الدراسة ومقتضياتها.

الكلمات المفتاحية: النظام القانوني، الفصل في المنازعات، مركز التحكيم.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (7)

IJFAES
July 2024

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (7)

The legal system for resolving sports disputes before the Saudi Sports Arbitration Centre

Renad Salem Saleh Al-Damour
Assistant Professor of Private Law - Civil, Department of Law, College of Business Administration, Northern Border University, Kingdom of Saudi Arabia
renad.aldmour@nbu.edu.sa

Hani Moenis
Assistant Professor of Private Law - Commercial, Department of Law, College of Business Administration, Northern Border University, Kingdom of Saudi Arabia

Asmaa Saad Al-Hadidi
Assistant Professor of Private Law - Commercial, Department of Law, College of Business Administration, Northern Border University, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This study aims to provide a deep understanding of the legal system for resolving sports disputes before the Saudi Sports Arbitration Center and to highlight ways to enhance efficiency and transparency in this field. The study adopts an analytical approach based on a comprehensive review of the legal literature on the subject and the analysis of relevant data and information.

The study is divided into two main sections: the nature of resolving sports disputes and the legal system for resolving sports disputes in the Kingdom of Saudi Arabia. Each section is further divided into topics and sub-topics according to the nature and requirements of the study.

Keywords: Legal System, Dispute Resolution, Arbitration Center.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (7)
IJFAES
July 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (7)

مقدمة

في ظل تطور الرياضة وتزايد عدد النزاعات التي تنشأ داخل البيئة الرياضية، أصبح تأمين وسيلة فعّالة لتسوية هذه المنازعات ضرورة حتمية. وتعد النزاعات الرياضية جزءاً لا يتجزأ من عالم الرياضة، وتعتبر إدارتها وفصلها بشكل فعّال أمراً حيوياً لضمان استقرار البيئة الرياضية ونموها. في هذا السياق، تتجلى أهمية النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية أمام مركز التحكيم الرياضي السعودي، حيث يشكل هذا النظام القاعدة الأساسية لحل النزاعات بطريقة عادلة وشفافة.

ومن هنا، تبرز أهمية مراكز التحكيم الرياضية كآلية لفصل النزاعات بشكل مستقل ومتخصص. يُعتبر مركز التحكيم الرياضي السعودي مؤسسة رائدة في هذا المجال، حيث يعمل على تسوية المنازعات الرياضية بشكل سريع وفعّال.

وتتميز محكمة التحكيم الرياضية السعودية بنظام قانوني متطور يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المدنية السعودية. يعتمد هذا النظام على مجموعة من اللوائح والأنظمة التي تحدد إجراءات التحكيم والمعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء النظر في النزاعات الرياضية المختلفة.

يتضمن نظام التحكيم الرياضي السعودي آليات لحل النزاعات بشكل ودي وسريع، مما يسهم في المحافظة على سلامة ونزاهة البيئة الرياضية في المملكة. وبفضل توفيره لبيئة تحكيمية متخصصة وعادلة، يعزز مركز التحكيم الرياضي السعودي الثقة في النظام الرياضي ويشجع على تسوية النزاعات بطريقة تحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية.

مشكلة الدراسة

تتناول هذه الدراسة تفصيلات النظام القانوني للتحكيم الرياضي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك تحليل القوانين واللوائح ذات الصلة ودور مركز التحكيم الرياضي السعودي في تطبيقها وتأثيرها على المشهد الرياضي السعودي والدولي.

وتبرز هذه المشكلة من خلال التحديات القانونية والإجرائية التي يمكن أن تؤثر على جودة القرارات ومصداقيتها، وبالتالي تؤثر على سمعة المركز وثقة الأطراف فيه.

أهمية الدراسة

تعكس أهمية هذه الدراسة في تقديم فهم عميق للنظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية أمام مركز التحكيم الرياضي السعودي، وتسليط الضوء على السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الكفاءة والشفافية في هذا المجال.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

تحليل الإطار القانوني والإجرائي للفصل في المنازعات الرياضية بالمركز السعودي. بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه عملية الفصل واقتراح الحلول المناسبة لها. وتحديد دور وأهمية مركز التحكيم الرياضي السعودي في حل النزاعات الرياضية بشكل فعّال.

تساؤلات الدراسة

خلال هذه الدراسة، سيتم التركيز على الأسئلة التالية:

1. ما هي الإجراءات والقوانين التي يتبعها مركز التحكيم الرياضي السعودي في فصل المنازعات الرياضية؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه هذه العملية في السعودية؟
3. كيف يمكن تعزيز كفاءة وشفافية الفصل في المنازعات الرياضية بواسطة المركز السعودي؟

منهج الدراسة

تتبنى هذه الدراسة منهجاً تحليلياً يستند إلى استعراض الأدبيات القانونية المتعلقة بالموضوع وتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل شامل. كما يتضمن منهج الدراسة دراسة تحليلية للتجارب والتطبيقات السابقة والمقارنة بين النظم القانونية الأخرى.

خطة البحث

المبحث الأول: ماهية الفصل في المنازعات الرياضية.

المطلب الأول: مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية، وأهميته وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية، وأهميته:
الفرع الثاني: أنواع الفصل وأساليبه.
المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية.
الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم الفصل.
الفرع الثاني: الأحداث الرئيسية والتطورات التشريعية في المنازعات الرياضية.
المبحث الثاني: النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية
المطلب الأول: نظرة عامة على النظام القانوني السعودي في الفصل في المنازعات الرياضية
الفرع الأول: مستويات الفصل في المنازعات الرياضية
الفرع الثاني: التشريعات والقوانين ذات الصلة
الفرع الثالث: دور مركز التحكيم الرياضي السعودي في الفصل في المنازعات الرياضية
المطلب الثاني: دور القضاء السعودي في دعم وتنفيذ قرارات مركز التحكيم الرياضي
الفرع الأول: دور القضاء السعودي في تنفيذ القرارات التحكيمية
الفرع الثاني: الدور القضائي في الرقابة على عمليات التحكيم الرياضي
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه الفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: ماهية الفصل في المنازعات الرياضية

المطلب الأول: مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية، وأهميته وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية، وأهميته:

يشير مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية إلى عملية تسوية الخلافات والنزاعات الناشئة بين الأطراف المشاركة في المجالات الرياضية، سواء كان ذلك بين الرياضيين، الأندية، الاتحادات الرياضية، أو أي كيانات أخرى ذات صلة. ويتم اللجوء إلى الفصل لحل النزاعات التي تنشأ نتيجة انتهاك القوانين الرياضية، أو الاتفاقيات، أو القواعد الرياضية التي تحكم الممارسة الرياضية.

وتكمن أهمية الفصل في المنازعات الرياضية في كونها (Houlihan، 2009):

1. **تسهل الحلول السريعة والفعّالة:** يساهم الفصل في المنازعات الرياضية في توفير آلية لحل المنازعات بطريقة سريعة وفعّالة، مما يقلل من تكلفة النزاعات ويساعد على استئناف الأنشطة الرياضية دون تعطيل.
2. **تحقق العدالة الرياضية:** حيث لا تسهم في تحقيق العدالة الرياضية من خلال فصل الأطراف المتنازعة بشكل مستقل ومحايد، بالإضافة إلى تطبيق القوانين والقواعد المعترف بها دوليًا.
3. **توفير حماية حقوق أطراف النزاع:** فتوفر عملية الفصل في المنازعات آلية لحماية حقوق الأطراف المشاركة في النشاطات الرياضية، سواء كانت هذه الحقوق تتعلق بالعقود، أو الانتقالات، أو الانضباط، أو أية مسائل أخرى ذات العلاقة.
4. **تعمل على تعزيز مبادئ الشفافية والمصداقية:** يساهم الفصل في تعزيز مبادئ الشفافية والمصداقية في البيئة الرياضية، من خلال إجراء النزاعات بطريقة مفتوحة وبحيادية، مما يعزز الثقة في النظام الرياضي.

بشكل عام، يعتبر الفصل في المنازعات الرياضية أداة أساسية لتحقيق العدالة والاستقرار في المجال الرياضي، ولضمان تطبيق القوانين والقواعد بطريقة تحافظ على مصلحة جميع الأطراف المعنية.

الفرع الثاني: أنواع الفصل وأساليبه

هناك عدة أنواع من الفصل في المنازعات الرياضية، وتختلف حسب طبيعة النزاع وقوانين الرياضة المعمول بها. ومن ضمنها (Blackshaw، 2009):

1) التحكيم:

يتمثل الفصل في هذه الحالة في تعيين طرف ثالث محايد، ويتخذ قرارًا يلتزم به الأطراف المتنازعة. و يمكن أن يكون التحكيم قائمًا على القوانين الرياضية الدولية أو على أسس القانون المدني أو العرفي.

2) الوساطة:

يتمثل الفصل في هذه الحالة في استخدام طرف ثالث للمساعدة في توجيه الأطراف نحو التوصل إلى اتفاق تسوية. ويعتمد نجاح الوساطة على قدرة الوسيط على تسهيل التواصل وتحفيز الأطراف على التوصل إلى اتفاق مرضٍ.

3) اللجان القانونية أو الاستئنافية:

حيث يمكن تشكيل لجان قانونية خاصة بالاتحادات الرياضية لفصل في المنازعات الرياضية. وبناء عليه يتم الاستناد إلى قرارات اللجان القانونية أو الاستئنافية التي تُصدر بناءً على القوانين والقواعد المحددة.

4) القضاء العادي (الرسمي):

في بعض الحالات، يمكن للأطراف أن تلجأ إلى القضاء العادي لحل المنازعات الرياضية، خاصة في الحالات التي لا يمكن حلها وفق اللوائح الرياضية أو العقود المبرمة.

5) التحكيم الرياضي الدولي:

تعتبر محاكم التحكيم الرياضي الدولي مثل: محكمة التحكيم الرياضي (CAS) وسيلة فصل متخصصة في المنازعات الرياضية على المستوى العالمي. وتختلف طرق الفصل وفقًا للأنظمة والتقاليد القانونية المعمول بها في كل بلد أو في الإطار الدولي، وتعتمد أيضًا على تفضيلات الأطراف المتنازعة وطبيعة النزاع.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية

الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم الفصل

لقد تطور مفهوم الفصل في المنازعات الرياضية على مر العصور، وقد شهد تطوراً ملحوظاً خاصةً في العصر الحديث، وذلك مع نمو الرياضة عالميًا، وتزايد حجم المنافسات والمنازعات التي تنشأ في هذا السياق.

ويعود تاريخ الفصل في المنازعات الرياضية إلى فترة الإمبراطورية الرومانية، حيث استخدمت العديد من الآليات لحل المنازعات في الألعاب الرياضية، مثل الألعاب الأولمبية القديمة.

وفيما بعد تطورت مفاهيم العدالة الرياضية والفصل في المنازعات الرياضية خلال القرون الوسطى والعصور الحديثة . حيث نظمت العديد من المعاهدات والقوانين والأنظمة الخاصة بالرياضة في العديد من الثقافات والحضارات (Gardiner, 2002) .

ومع نمو الرياضة الحديثة وانتشارها على نطاق عالمي في القرن العشرين، أصبحت المنافسات والمنازعات الرياضية أكثر تعقيدًا وتنوعًا.

تزايدت حاجة الأطراف المشاركة في المنازعات الرياضية إلى آليات فصل متخصصة ومحايدة لحل النزاعات بطريقة سريعة وعادلة (Healey, 2008) .

شهد العصر الحديث تطورًا قانونيًا هامًا في مجال الفصل في المنازعات الرياضية، مع تبني العديد من الاتحادات الرياضية والمنظمات الدولية للرياضة نظمًا قانونية متخصصة لفصل وتسوية المنازعات. بالإضافة إلى تأسيس محاكم التحكيم الرياضي الدولي، مثل محكمة التحكيم الرياضي في لوزان (CAS)، كان خطوة مهمة في تطوير الفصل في المنازعات الرياضية على المستوى العالمي (Greenfield, 2000) .

الفرع الثاني: الأحداث الرئيسية والتطورات التشريعية في المنازعات الرياضية

تطورت عملية الفصل في المنازعات الرياضية عبر التاريخ، حيث طرأت العديد من التغيرات في البنية القانونية والتشريعات الرياضية. فمرت عبر مراحل عدة:

1) إنشاء محكمة التحكيم الرياضي في لوزان (CAS):

وهي أحدث التطورات في مجال فصل المنازعات الرياضية على المستوى الدولي، حيث تأسست عام 1984. وجاء تأسيسها؛ لتوفير آلية مستقلة ومتخصصة لحل المنازعات الرياضية على المستوى الدولي، وتتميز CAS بتشكيل هيئة تحكيم متخصصة من القضاة والخبراء في القانون الرياضي، مما يضمن حيادية وتخصصًا عاليًا في فصل المنازعات. حيث تُعتبر قرارات CAS نهائية ولا يمكن الطعن فيها إلا في حالات محددة وبشروط معينة (Cavaliero., 2008) .

2) التطورات التشريعية في الاتحادات الرياضية الدولية:

تبنت العديد من الاتحادات الرياضية الدولية لوائح وقوانين تنظم فصل المنازعات في الرياضة. تعتمد التشريعات الرياضية على القوانين واللوائح التي تصدرها الاتحادات الرياضية الدولية. حيث يتضمن هذا التشريع تنظيمات لمختلف جوانب الرياضة مثل المنافسات، الانضباط، التسجيل، وفصل المنازعات. وهو ما يهدف إلى توفير بيئة رياضية عادلة وموحدة ومحايدة لجميع الأطراف المعنية (Anderson, 2009).

3) تأسيس مراكز تحكيم رياضية محلية:

بدأت الدول في تأسيس مراكز تحكيم رياضية محلية لفصل المنازعات في البيئة الرياضية المحلية. وجاء هذا الأمر ليعبر عن رغبة الدول والمنظمات الرياضية في توفير آليات محلية للفصل في المنازعات الرياضية. وهو ما ساهم بشكل كبير في تقديم خدمات فصل المنازعات بشكل أسرع وأكثر فعالية، وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية (الصقير ,2009).

4) التطورات القانونية في الرياضة الأولمبية:

شهدت اللجان الأولمبية التطورات في تشريعاتها لتنظيم الفصل في المنازعات الرياضية. تركز التطورات في القانون الأولمبي على ضمان الالتزام بمبادئ الأولمبية والقوانين الرياضية الدولية.

و يهدف القانون الأولمبي إلى تنظيم المنافسات الرياضية، وحماية حقوق الرياضيين، وبالإضافة إلى تحقيق العدالة الرياضية في جميع أنحاء العالم (Mestre, 2103) .

المبحث الثاني: النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: نظرة عامة على النظام القانوني السعودي في الفصل في المنازعات الرياضية

الفرع الأول: مستويات الفصل في المنازعات الرياضية

في المملكة العربية السعودية، يتم التنظيم والتحكيم في المنازعات الرياضية وفقاً لأنظمة ولوائح محددة، والتي تتنوع حسب نوع الرياضة والجهة المشرفة عليها. حيث إنَّ النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية، يتم عبر عدة مستويات يمكن إجمالها في (النظام الأساسي للأتحاد السعودي لكرة القدم ، 2021):

1. **الهيئة العامة للرياضة:** فتعتبر الهيئة العامة للرياضة الجهة المسؤولة عن تنظيم الرياضة في المملكة العربية السعودية. وتصدر الهيئة اللوائح والقوانين التي تنظم الممارسة الرياضية وتحكيم المنازعات في مختلف الرياضات (تنظيم الهيئة العامة للرياضة، 2019).
2. **مركز التحكيم الرياضي السعودي:** ويعد مركز التحكيم الرياضي السعودي هو الهيئة المختصة في فصل المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ذلك فإن المركز يضمن تقديم الخدمات القانونية والتحكيمية لحل المنازعات الرياضية بطريقة سريعة وعادلة (النظام الأساسي لمركز التحكيم الرياضي السعودي، 2023).
3. **اللوائح الرياضية:** تحتوي اللوائح الرياضية على القوانين والأنظمة التي تحكم ممارسة الرياضة في المملكة العربية السعودية، وتحدد الإجراءات المتبعة في فصل المنازعات الرياضية وآليات التحكيم المناسبة.

4. **القوانين المدنية والتجارية:** قد يتم تطبيق القوانين المدنية والتجارية في حالات المنازعات الرياضية التي لا تغطيها اللوائح الرياضية بشكل كافٍ. حيث يمكن أن توفر هذه القوانين الإطار القانوني العام الذي يمكن اللجوء إليه في حال عدم وجود تنظيم خاص للمنازعة.
5. **التحكيم الدولي:** ففي بعض الحالات، يمكن للأطراف المتنازعة في المملكة العربية السعودية أن تلجأ إلى التحكيم الدولي؛ لحل المنازعات الرياضية، في حالة تتعدد أطراف النزاع وخصوصاً الأطراف الدولية، ومن أهم المؤسسات التي يتم اللجوء إليها (CAS).

الفرع الثاني: التشريعات والقوانين ذات الصلة

وفيما يخص القوانين والتشريعات السعودية المتبعة في عملية الفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية، فإنها تندرج تحت عدة مستويات، يمكن إجمالها بـ:

1. **نظام الرياضة السعودي:** يحدد هذا النظام الأنظمة واللوائح التي تنظم مختلف جوانب الرياضة في المملكة العربية السعودية، وتتضمن هذه الأنظمة واللوائح إجراءات فصل المنازعات وآليات التحكيم في البيئة الرياضية المحلية (البسام، 2020).
2. **قانون التحكيم في المملكة العربية السعودية:** ينظم هذا القانون إجراءات التحكيم وفصل المنازعات في المملكة العربية السعودية بشكل عام، ويعد التحكيم إحدى الخيارات المتاحة لفصل المنازعات الرياضية في إطار القوانين السعودية (العوفي، 2021).
3. **قوانين اللجان الرياضية المحلية:** تصدر اللجان الرياضية المحلية في المملكة العربية السعودية قوانين ولوائح تنظم جوانب مختلفة من الرياضة على المستوى المحلي، قد تتضمن هذه القوانين واللوائح أيضًا إجراءات فصل المنازعات وآليات التحكيم في البيئة الرياضية المحلية (Henry Quinlan، 2022).
4. **القوانين المدنية والتجارية:** تنطبق القوانين المدنية والتجارية السعودية على المنازعات الرياضية في حال عدم وجود تنظيم خاص لها. حيث توفر هذه القوانين الإطار القانوني العام الذي يمكن اللجوء إليه لفصل المنازعات الرياضية.

وبناء على ما تقدم فإنه يتعين على الأطراف المتنازعة والمحامين والمختصين في المجال الرياضي الاطلاع على هذه التشريعات والقوانين لضمان الامتثال للإجراءات والقوانين السارية في المملكة العربية السعودية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (7)
IJFAES
July 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (7)

الفرع الثالث: دور مركز التحكيم الرياضي السعودي في الفصل في المنازعات الرياضية

يلعب مركز التحكيم الرياضي السعودي دورًا حيويًا في فصل المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية.[1] حيث يقوم بالأدوار المناطة به عبر العديد من الاجراءات لعل من أهمها وأبرزها (العوفي، 2021):

1. **تقديم منصة للتحكيم:** يوفر المركز بيئة مناسبة وآمنة لفصل المنازعات الرياضية عن طريق التحكيم، حيث يمكن للأطراف المتنازعة التقدم بطلباتها للتحكيم وتنظيم الجلسات التحكيمية.
2. **تقديم خدمات التحكيم والوساطة:** يقوم المركز بتوفير خدمات التحكيم والوساطة لحل المنازعات الرياضية، حيث يعمل على تسهيل الاتفاق بين الأطراف المتنازعة والوصول إلى حلول وسطية.
3. **تعيين المحكمين والوسطاء المؤهلين:** يقوم المركز بتعيين محكمين ووسطاء مؤهلين وذوي خبرة في مجال الرياضة والتحكيم، مما يضمن تقديم قرارات عادلة ومهنية في المنازعات الرياضية [2].

---

[1] اشتملت القواعد الإجرائية لمركز التحكيم الرياضي السعودي لسنة 2024 على الشروط الواجب توافرها في المحكمين وعددهم واختصاصاتهم. فمن حيث الشروط الواجب توافرها في الخبير او المختص:

1. أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في الشريعة أو القانون أو ما يعادلهما، ويجوز للمجلس قبول قيد من يحمل شهادة البكالوريوس في تخصص آخر؛ بشرط أن يكون محكمًا معتمدًا لدى محكمة التحكيم الرياضي (CAS)
2. أن يكون لديه خبرة قانونية، أو خبرة فنية أو إدارية في النشاط الرياضي، أو الأنشطة ذات الصلة بالرياضة، لمدة لا تقل عن (5) خمس سنوات .
3. ألا يكون قد صدر في حقه حكم قضائي نهائي في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة .
4. أن يجتاز البرامج التأهيلية و/أو الاختبارات التي يقرها المركز .
5. أن يجتاز المقابلة الشخصية التي يجريها المركز .
6. سداد الرسوم المقررة من المركز وفق الجدول رقم (4) المرفق بالقواعد الإجرائية.
7. ألا يكون عضوًا في المجالس أو اللجان التابعة ألي من الهيئات الرياضية أو وزارة الرياضة أو عاملاً أو منتسبًا أو متعاقدًا معها.

[2] و نصت المادة السادسة من القواعد الإجرائية لمركز التحكيم الرياضي السعودي لسنة 2024 على عدد المحكمين وتعيينهم، فجاء فيها:

1. تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين – ما لم يتفق أطراف المنازعة على محكم فرد –يختارون من قائمة المحكمين.
2. إذا اتفق أطراف المنازعة على تشكيل هيئة تحكيم من محكم فرد، فيتفقون على تعيينه خلال (7) سبعة أيام من تاريخ إخطار المحتكم ضده بطلب التحكيم، فإن لم يعينوا المحكم الفرد خلال هذه المدة يتولى رئيس الغرفة تعيينه، ويُخطر أطراف المنازعة باسم المحكم خلال (7) سبعة أيام من تاريخ تعيينه.
3. إذا شكلت هيئة تحكيم من ثالثة محكمين، فيعين كل طرف محكًما خلال (7) سبعة أيام من تاريخ إخطار المحتكم ضده بطلب التحكيم، ويتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث خلال (7) سبعة أيام من تاريخ تعيين آخرهما، وإلا يتولى رئيس الغرفة تعيينه، ويكون المحكم الثالث رئيسًا لهيئة التحكيم، ويُخطر المحكمون المعينون وأطراف المنازعة بتشكيل هيئة التحكيم خلال (7) سبعة أيام من تاريخ اختيار المحكم الثالث.
4. إذا تعدد أي من أطراف المنازعة، فيتعين عليهم جميعًا الاتفاق على تعيين محكم واحد خلال (7) سبعة أيام من تاريخ إخطار آخرهم، وإلا تولى رئيس الغرفة تعيينه، ويُخطر أطراف المنازعة باسم المحكم خلال (7) سبعة أيام من تاريخ تعيينه.
5. للمركز في حالات التحكيم المعجل؛ تقدير مدد زمنية أقل من المدد الواردة في الفقرات (2 و3 و4) من هذه المادة .
6. يقدم المحكم -بعد اختياره- إقرارًا يثبت حياده واستقلاليته وعدم وجود أي تعارض للمصالح وفقًا أحكام المادة (7) من القواعد الإجرائية، ولايعد تعيينه نهائيًا إلا بعد صدور قرار رئيس الغرفة بتشكيل هيئة التحكيم- 7 .يشترط أن يكون رئيس هيئة التحكيم حاصلا على شهادة جامعية في الشريعة أو القانون أو ما يعادلهما.

4. **تطوير القوانين واللوائح:** يشارك المركز في تطوير القوانين واللوائح المتعلقة بفصل المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية، مما يساعد على تحسين الإطار القانوني للرياضة.
5. **تعزيز ثقافة التحكيم الرياضي:** يسعى المركز إلى تعزيز ثقافة التحكيم الرياضي في المملكة العربية السعودية من خلال توعية الأطراف المعنية بفوائد وأهمية التحكيم في حل المنازعات الرياضية.

بشكل عام، يساهم مركز التحكيم الرياضي السعودي في توفير بيئة مناسبة وفعالة لفصل المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية، مما يساعد على تحقيق العدالة والنزاهة في المجال الرياضي.

1. إجراءات الفصل في المنازعات الرياضية أمام مركز التحكيم الرياضي السعودي:

تمر عملية الفصل في المنازعات الرياضية أمام مركز التحكيم الرياضي السعودي، بعدة مراحل وإجراءات متسلسلة تحكم عملية الفصل، ويجب السير بها وفق التسلسل الآتي:

أ. تقديم الطلب (طلب الدعوى):

يبدأ الطرف الراغب في فصل المنازعة بتقديم طلب رسمي إلى مركز التحكيم الرياضي السعودي.

بحيث يتضمن الطلب معلومات كافية حول الطرفين المتنازعين، وطبيعة التنازع، والمطالب المقدمة، بالإضافة إلى تقديم الوثائق اللازمة المدعمة بالأدلة والبراهين والتي يمكن الأخذ بها.

ب. تعيين المحكمين:

بعد استلام الطلب، يقوم مركز التحكيم بتعيين لجنة من المحكمين المؤهلين والذين يتمتعون بخبرة في مجال الرياضة والتحكيم. ويتم اختيار المحكمين بعناية لضمان الكفاءة والنزاهة في فصل المنازعة، وتلبية احتياجات القضية المحددة.

ج. الجلسات الإجرائية:

يتم تحديد مواعيد الجلسات التحكيمية وإبلاغ الأطراف المتنازعة بالتواريخ والأماكن المحددة.

7. لا يجوز للمحكم أن يكون محكمًا في أكثر من منازعة في وقت واحد إلا بموافقة رئيس الغرفة.
8. يعين الرئيس التنفيذي أمين السر.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (7)
IJFAES
July 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (7)

تعقد الجلسات التحكيمية بحضور المحكمين والأطراف المتنازعة، وتُسمح لكل طرف بتقديم الحجج والأدلة في دعم حالته، وتكون هذه الجلسات سرية، حيث تضمنت المادة (3) من القواعد الإجرائية لمركز التحكيم الرياضي السعودي لسنة 2024، على ضمان سرية إجراءات التحكيم جميعها، حيث تقتصر على أطراف النزاع وهيئة التحكيم.[3] [4]

د. إصدار القرار:

بعد انتهاء الجلسات التحكيمية واستكمال النقاشات، يصدر المحكمون قرارهم النهائي بشأن المنازعة. ومن ثم يتم إعلان القرار رسميًا وتسليم نسخة منه إلى الأطراف المتنازعة.

[3] نصت المادة (3) من القواعد الإجرائية لمركز التحكيم الرياضي السعودي لسنة 2024، على:
1- تعد جميع إجراءات التحكيم بموجب القواعد الإجرائية سرية ومقصورة على أطراف المنازعة، وهيئة التحكيم، والرئيس التنفيذي، ورئيس الغرفة، وأمين السر، والخبير في حالة الاستعانة به، ويتعهد أطراف المنازعة وهيئة التحكيم والخبير بعدم إفشاء أي واقعة أو معلومة متصلة بالمنازعة أو بإجراءات التحكيم دون الحصول على إذن مسبق من المركز .
2- للمركز نشر حالة المنازعة أو حكم التحكيم مع تجهيل بيانات أطراف المنازعة في موقع المركز الإلكتروني.
وهذا ما أكدته المادة (43) من النظام الأساسي لمركز التحكيم السعودي لسنة 2023، حيث جاء فيها:
1- يلتزم منسوبو المركز بالمحافظة على السرية في أعمالهم، وعدم الكشف عن أي معلومات أو مستندات تتعلق بأعمال المركز، سواء خلال مدة عملهم في المركز أو بعدها.
2- تعتبر كافة المعلومات المقدمة من أطراف المنازعة سرية، وليس لمن اطلع عليها أو علم بها من منسوبي المركز إفشاؤها أو الكشف عنها إلا بموافقة مكتوبة من أطراف المنازعة أو بطلب من الجهة القضائية المختصة.
3- يمارس منسوبو المركز أعمالهم بحيادية واستقلالية وموضوعية، ويلتزمون باحترام النظام والقواعد الإجرائية واللوائح والقرارات وتجنب أي تعارض للمصالح والالتزام بالإفصاح عنه.
4- لا يجوز للرئيس أو أعضاء المجلس أو رؤساء غرف التحكيم والوساطة أو الرئيس التنفيذي أو أعضاء الجهاز الإداري؛ ممارسة أعمال التحكيم أو الوساطة أو الخبرة أو المحاماة في المركز أو أن يكون وكيلاً لأحد الخصوم أو ممثلاً قانونيًا له.
5- لمنسوبي الإدارة القانونية في المركز القيام – بقرار من الرئيس التنفيذي – بمهمات أمين السر في المنازعة المنظورة أمام المركز.

[4] نصت المادة السابعة من القواعد الإجرائية لمركز التحكيم الرياضي السعودي لسنة 2024، على التزامات المحكم، فجاء فيها:
1. يلتزم المحكم بالنظام والقواعد الإجرائية ولوائح المركز وقراراته، والمحافظة على سرية المعلومات وعدم إفشائها للغير.
2. يلتزم المحكم، فور اختياره في هيئة التحكيم، بالإفصاح عن أي تعارض في المصالح سواء كان تعارضًا فعليًا أو محتمل، ويلتزم كذلك بالإفصاح عن حالة تعارض المصالح إذا طرأت أثناء نظره للمنازعة.
3. يلتزم المحكم في أداء مهمة التحكيم بالآتي :أ. الحياد التام طيلة إجراءات التحكيم، والاستقلال في إصدار حكم التحكيم .بعدالة الإجراءات المتبعة أثناء نظر المنازعة .ج. المساواة في التعامل مع أطراف المنازعة.
4. يحظر على المحكم المشاركة في هيئة التحكيم في الأحوال الآتية :أ. إذا كانت له مصلحة في المنازعة التي تنظرها هيئة التحكيم ب- .إذا كانت تربطه صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة ألي من أطراف المنازعة أو ممثليهم أو للمحكمين الآخرين في هيئة التحكيم .ج. إذا سبق له أن أبدى رأيًا في موضوع المنازعة بأي شكل من الأشكال.
5. إذا أخل المحكم بالتزاماته المنصوص عليها في هذه المادة، فتطبق في حقه لوائح المركز ذات الصلة.

هـ. تنفيذ القرار:

في حالة عدم احترام أحد الأطراف للقرار، يمكن للطرف الآخر طلب تنفيذ القرار أمام الجهات القضائية المختصة. ويتم تنفيذ القرار الصادر عن مركز التحكيم الرياضي السعودي بنفس الطريقة والإجراءات القانونية المعتادة لتنفيذ الأحكام القضائية.

ومن الجدير ذكره بأن مركز التحكيم الرياضي السعودي ملتزم بالسرية التامة في جميع مراحل الفصل، مما يضمن سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنازعة. بالإضافة إلى أن عملية التحكيم يجب أن تتم بسرعة وفاعلية لضمان حل المنازعة في وقت معقول، مع الالتزام بالإجراءات القانونية ومبادئ العدالة (النظام الأساسي لمركز التحكيم الرياضي السعودي، 2023).

1.1 الخطوات اللازمة لتقديم الدعوى

تمر عملية تقديم الدعوى عبر عدة خطوات وإجراءات تسلسلية تحكم عملية تقديم الدعوى، يتوجب الالتزام بها، وهي (البنيان، 2017):

1. إعداد الطلب:

قبل تقديم الدعوى، يجب على الطرف الراغب في الفصل في المنازعة إعداد طلب رسمي. يجب أن يكون الطلب مكتوبًا بوضوح ويحتوي على تفاصيل دقيقة حول المنازعة. و يجب أن يشمل الطلب معلومات عن الطرفين المتنازعين، بما في ذلك الاسماء والعناوين، ووصف موجز للمنازعة والمطالب المقدمة. ومن المهم أن تكون الوثائق المرافقة للطلب كافية ومدعمة بالأدلة اللازمة لدعم الحجج المقدمة.

2. تقديم الطلب:

يمكن تقديم الطلب إلى مركز التحكيم الرياضي السعودي بطرق مختلفة، مثل البريد الإلكتروني أو البريد العادي، وفقًا للإجراءات المتبعة في المركز. شريطة أن يتم تقديم الطلب بشكل رسمي وفقًا للنماذج المحددة من قبل المركز وفقًا للشروط المحددة.

3. دفع الرسوم:

قد يتطلب مركز التحكيم دفع رسوم تقديم الطلب، والتي يجب دفعها مع تقديم الطلب. ويتم تحديد مبلغ الرسوم وطرق الدفع وفقًا للسياسات واللوائح المعمول بها في المركز.

4. تعيين المحكمين:

بعد استلام الطلب، يقوم مركز التحكيم بتعيين لجنة من المحكمين المؤهلين والذين يتمتعون بخبرة في مجال الرياضة والتحكيم، ومن الجدير بالذكر بأنه عملية اختيار المحكمين تتم بعناية لضمان الكفاءة والنزاهة في فصل المنازعة، وتلبية احتياجات القضية المحددة.

5. تحديد المواعيد:

يتم تحديد المواعيد المناسبة لعقد الجلسات التحكيمية بموافقة الأطراف المتنازعة. حيث يجب أن تتوافر جميع الأطراف المتنازعة في الجلسات المقررة لتمكين استمرارية الإجراءات.

6. المرافعات والأدلة:

خلال الجلسات التحكيمية، يتم إتاحة الفرصة لكل طرف لتقديم المرافعات والحجج وتقديم الأدلة. ويجب أن يتم استماع المحكمين لجميع الأطراف ومراجعة الأدلة والحجج بعناية قبل اتخاذ القرار النهائي.

7. إصدار القرار:

بعد الاستماع إلى الأطراف ومراجعة الأدلة، يصدر المحكمون قرارهم النهائي بشأن المنازعة. ثم يتم تسليم نسخة من القرار إلى الأطراف المتنازعة بشكل رسمي.

8. تنفيذ القرار:

ويأتي هذا الإجراء في حالة الاحتجاج على القرار أو عدم الالتزام به، حيث يمكن للطرف الآخر طلب تنفيذ القرار أمام السلطات المختصة.

1.2 إجراءات الجلسات والتحكيم

تشمل إجراءات الجلسات والتحكيم عدة خطوات مهمة تتبعها لجنة التحكيم والأطراف المشاركة في النزاع. الخطوات تتضمن التحضير للجلسات، البدء فيها، الإدارة أثناء الجلسة، وتوثيق القرارات (Henry Quinlan، 2022).

1- **التحضير للجلسة:** يتم تحديد موعد ومكان الجلسة وإبلاغ جميع الأطراف. ويقوم المحكمون بمراجعة الوثائق المقدمة من الأطراف والتحضير للنظر في المنازعة.

2- **بدء الجلسة:** يتم فتح الجلسة بترحيب من رئيس اللجنة. وخلال هذه الخطوة يتم تقديم التحية لجميع الحاضرين وتوضيح هدف وجدول الأعمال للجلسة.

3- **المرافعات وتقديم الأدلة:** وخلالها تتاح الفرصة لكل طرف لتقديم مرافعته وحججه. حيث تقوم أطراف الدعوى أو من ينوب عنهم بتقديم الأدلة ونقاشها أمام لجنة التحكيم.

4- **النقاش والتحليل:** يتم تبادل الآراء والمناقشة بين الطرفين وبين أعضاء لجنة التحكيم.، وعليه يتم تحليل الأدلة المقدمة وتقييم قوة الحجج.

5- **اتخاذ القرار:** يتم إعلان القرار النهائي بشكل رسمي من قبل رئيس اللجنة. وبعدها يتم توثيق القرار وتوزيع نسخة منه لكل الأطراف.

1.3 الإجراءات القانونية لتنفيذ قرارات التحكيم.

تتمثل الإجراءات القانونية العامة التي يجب اتباعها لتنفيذ قرارات التحكيم الصادرة عن مركز التحكيم الرياضي السعودي، وهي [5]:

1- تقديم طلب التنفيذ:

يجب على الطرف الفائز في النزاع تقديم طلب رسمي لتنفيذ قرار التحكيم إلى السلطة القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية.

2- تقديم الوثائق:

يتم تقديم نسخة معتمدة من قرار التحكيم، بالإضافة إلى نسخة من اتفاق التحكيم الموقع بين الأطراف. ويجب أن تتضمن الوثائق أيضًا الدليل على أن القرار نهائي ونافذ وأنه لم يتم تنفيذه بعد.

---

[5] وتحكم هذه العملية عدة تشريعات وقوانين، وهي:

أ. قانون التحكيم التجاري الدولي في المملكة العربية السعودية"، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/34 وتاريخ 1433/6/2هـ.
ب."لائحة نظام التحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية"، الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/46 وتاريخ 1433/6/4هـ.
ج. "لائحة تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بواسطة مراكز التحكيم"، الصادرة بالقرار الوزاري رقم 3237 وتاريخ 1433/6/15هـ.
د. "قانون الإجراءات المدنية في المملكة العربية السعودية"، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/11 وتاريخ 1422/4/20هـ.

3- مراجعة الطلب:

تقوم السلطة القضائية بمراجعة الطلب والتحقق من صحته ومطابقته للشروط القانونية. بحيث يتم التحقق من أن القرار التحكيمي يتوافق مع القوانين والأنظمة المحلية والدولية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

4- إصدار أمر التنفيذ:

بعد مراجعة الطلب، تقوم السلطة القضائية بإصدار أمر تنفيذ لقرار التحكيم. ثم يتم توجيه الأمر إلى الجهات المختصة بتنفيذ القرار وتطبيقه.

5- تنفيذ القرار:

تقوم الجهات المختصة بتنفيذ القرار وفقًا للأمر الصادر عن السلطة القضائية. وعليه يجب أن يتم تنفيذ القرار بدقة وفورًا، وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

6- متابعة التنفيذ:

في حالة وجود أي تأخير أو مشكلة في تنفيذ القرار، يمكن للطرف الفائز في النزاع متابعة القضية وطلب تسريع العملية من السلطة القضائية (البنيان، 2017).

المطلب الثاني: دور القضاء السعودي في دعم وتنفيذ قرارات مركز التحكيم الرياضي

الفرع الأول: دور القضاء السعودي في تنفيذ القرارات التحكيمية

يتمثل دور القضاء السعودي في دعم وتنفيذ قرارات مركز التحكيم الرياضي بما يعكس التزام المملكة العربية السعودية بتعزيز نظام التحكيم وتعزيز موقعه كوسيلة فعالة لتسوية المنازعات الرياضية. حيث تتلخص بالأدوار التالية (Henry Quinlan، 2022):

1- دعم و تعزيز النظام التحكيمي:

ويساهم القضاء السعودي في تعزيز النظام التحكيمي السعودي عموماً، وبالتالي دعم مركز التحكيم الرياضي باعتباره جزءًا من هذا النظام. يتمثل الدعم في توفير الإطار القانوني والقضائي اللازم لتنفيذ قرارات التحكيم، بما يشمل الاعتراف بصحة القرارات وتنفيذها.

2- تنفيذ القرارات:

يقوم القضاء السعودي بدور هام في تنفيذ قرارات مركز التحكيم الرياضي، حيث يتم التعامل مع هذه القرارات بنفس الطريقة التي يتم فيها التعامل مع قرارات القضاء العادي. ويلتزم القضاء بتطبيق وتنفيذ قرارات التحكيم بموجب القوانين والأنظمة المحلية والدولية المعمول بها. بما يضمن تنفيذ القرارات التحكيمية بشكل سليم وفقًا للإجراءات القانونية المناسبة.

3- التعاون مع مركز التحكيم:

يتمتع مركز التحكيم الرياضي بدعم وتعاون القضاء السعودي، ويمكنه اللجوء إليه في حالة وجود أي تحدي أو صعوبة في تنفيذ قراراته.

4- ضمان العدالة والشفافية:

يعزز القضاء السعودي دور مركز التحكيم الرياضي من خلال ضمان العدالة والشفافية في الإجراءات التحكيمية وتنفيذ القرارات بناءً على المبادئ القانونية. ومن خلال هذا الدعم والتعاون، يلعب القضاء السعودي دورًا حيويًا في تعزيز نظام التحكيم الرياضي وتحقيق العدالة وفعالية إجراءات التحكيم في المملكة العربية السعودية.

5- تعزيز الثقة في التحكيم:

من خلال دعمه لتنفيذ قرارات التحكيم، يعزز القضاء الثقة في النظام التحكيمي ويجعله وسيلة فعالة لتسوية المنازعات. يشجع هذا الدعم المستمر الأطراف على اختيار التحكيم كوسيلة لحل النزاعات، وبالتالي يزيد من شهرة وثقة مركز التحكيم الرياضي.

6- تقديم المشورة القانونية:

يمكن للقضاء السعودي تقديم المشورة القانونية للأطراف المشاركة في عمليات التحكيم، وخاصة فيما يتعلق بتفسير القوانين والإجراءات المعمول بها. وهو بدوره ما يساعد في تحقيق العدالة وتطبيق القوانين بشكل صحيح في جميع مراحل التحكيم.

7- متابعة القضايا المتعلقة بالتحكيم:

يتابع القضاء السعودي القضايا والنزاعات المتعلقة بالتحكيم، ويحل المشكلات التي قد تنشأ في عمليات التحكيم. وتوفر هذه المتابعة القانونية الضمان لجميع الأطراف بأن عملية التحكيم ستكون محايدة وعادلة.

وخلاصة القول، فإن القضاء السعودي يتمركز دوره في هذا الجانب كونه يعزز نظام التحكيم الرياضي ويساهم في توفير بيئة مواتية لتنفيذ قرارات التحكيم وتحقيق العدالة في المملكة العربية السعودية.

الفرع الثاني: الدور القضائي في الرقابة على عمليات التحكيم الرياضي

إنَّ الدور القضائي في الرقابة على عمليات التحكيم الرياضي يتمثل في الضمان بأن العملية التحكيمية تتم بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها، وتحقيق العدالة والشفافية في هذه العمليات. و يتضح هذا الدور من خلال (العنيز، 2020):

1. **مراجعة صحة العملية التحكيمية:** بحيث يقوم القضاء بمراجعة صحة إجراءات التحكيم والتأكد من أنها تتم وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها. وذلك كون القضاء يتمتع بصلاحية الرقابة على جميع جوانب العملية التحكيمية، بما في ذلك تعيين المحكمين وإجراءات الاستئناف وتنفيذ القرارات، وهذا ما يعطيه هذه القوة التنفيذية والالزامية.
2. **ضمان تطبيق القوانين:** يضمن القضاء تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية على عمليات التحكيم الرياضي. وعليه فإن من مسؤولية القضاء التأكد من أن القرارات التحكيمية تتماشى مع القوانين والمبادئ القانونية والأخلاقية.
3. **حماية حقوق الأطراف:** يسهل القضاء وسائل لحماية حقوق الأطراف في عمليات التحكيم، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات والدفاع عن الحقوق والتمثيل القانوني الكافي. ويمكن للأطراف اللجوء إلى القضاء في حالة وجود مخالفات خطيرة أو إجراءات غير قانونية في العملية التحكيمية.
4. **الرقابة على النزاعات التحكيمية:** يقوم القضاء بالنظر في الطعون والاستئنافات المقدمة ضد قرارات التحكيم، ويقرر فيها بشكل نهائي. وهو ما يحققه النظام القضائي السعودي، حيث يضمن القضاء أن تكون الإجراءات القضائية عادلة وشفافة، ويحمي حقوق الأطراف أثناء النزاع التحكيمي.

5. **توفير الدعم القانوني:** يمكن للقضاء تقديم الدعم القانوني والإرشاد للأطراف فيما يتعلق بعمليات التحكيم وحقوقهم والإجراءات المتاحة لهم. فيعمل القضاء على توفير البيئة القانونية المناسبة لتسوية المنازعات بشكل فعال وموثوق.

بهذه الطرق، يلعب القضاء دورًا حيويًا في ضمان نزاهة وشفافية عمليات التحكيم الرياضي وتحقيق العدالة في البيئة الرياضية.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه الفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية

تواجه عمليات الفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية عدة تحديات تشمل، ولكن لا تقتصر عليها، على النحو التالي:

1- التشريعات والأنظمة:

لا يمكن إغفال أن عمليات الفصل في المنازعات الرياضية تحتاج إلى تشريعات وأنظمة متطورة ومحدثة تواكب التطورات الرياضية السريعة. وقد تواجه التحديات في تحديث القوانين والأنظمة لتوفير بيئة قانونية ملائمة لفصل المنازعات الرياضية.

2- الإجراءات والشفافية:

يجب أن تكون الإجراءات المتبعة في عمليات الفصل شفافة وموضوعية، مما قد يتطلب تطوير الإجراءات القضائية والتحكيمية. وقد تنشأ تحديات في تحقيق الشفافية بشكل كافي، خاصة فيما يتعلق بعمليات اختيار المحكمين وإجراءات الاستئناف.

3- التأكيد والتنفيذ:

يمكن أن تواجه صعوبات في تأكيد وتنفيذ القرارات التحكيمية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون مع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال. وهذه التحديات في التنفيذ على الصعيدين المحلي والدولي، والتعامل مع العقبات القانونية والإجرائية.

4- التحكيم الدولي:

تحتاج القضايا الرياضية المعقدة إلى تحكيم دولي متخصص، مما قد يواجه تحديات فيما يتعلق بتطبيق القوانين الدولية وتنفيذ القرارات الدولية. و من الممكن أن تكون هناك صعوبات في التعامل مع الإجراءات والقوانين الدولية المعقدة في بعض الأحيان.

5- التدريب والتعليم:

يجب توفير التدريب والتعليم المناسب للمحكمين وأعضاء اللجان التحكيمية لتطوير مهاراتهم وفهمهم لقوانين الرياضة وقوانين التحكيم. حيث يمكن أن تواجه التحديات في توفير البرامج التدريبية المناسبة والموارد الكافية لتطوير هذا القطاع.

6- الثقافة القانونية:

قد تواجه التحديات في تعزيز الثقافة القانونية والتحكيمية بين اللاعبين والأندية والمسؤولين في المملكة العربية السعودية. ويتطلب ذلك جهودًا مستمرة لتوعية الأطراف بأهمية الفصل في المنازعات الرياضية وفوائدها.

تلك هي بعض التحديات الرئيسية التي قد تواجه عمليات الفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية، وتحتاج إلى جهود مستمرة وتعاون بين الجهات المعنية لتحسين البيئة القانونية والتحكيمية للرياضة في البلاد.

الاستنتاجات والتوصيات

وبناء على ما سبق، فإنه يتضح بأن تطوير النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية يتطلب مجموعة من التوصيات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشفافية والعدالة والفعالية في عملية الفصل في المنازعات الرياضية، ومنها:

1. **تحديث التشريعات: يتوجب أن يتم** تحديث التشريعات القانونية المتعلقة بالتحكيم الرياضي لتوفير بيئة قانونية ملائمة ومحدثة. وينبغي أن تكون القوانين والأنظمة واضحة وشفافة ومتسقة مع المعايير الدولية في مجال التحكيم الرياضي.

2. **تعزيز الشفافية: فمن المهم أن يتم** تعزيز مستوى الشفافية في عمليات الفصل وتوفير الوصول العام إلى المعلومات ذات الصلة. وعليه يجب أن تتم العمليات التحكيمية بشكل شفاف وموضوعي، مع توفير إفصاح كامل عن القرارات والإجراءات.
3. **تطوير التدريب والتثقيف:** فينبغي تطوير برامج تدريبية متخصصة للمحكمين والمحامين وأعضاء اللجان التحكيمية لزيادة الوعي بقوانين ومبادئ التحكيم الرياضي. ولا يمكن إغفال تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والقانونية لتطوير برامج تعليمية متخصصة في هذا المجال.
4. **تعزيز التنفيذ: من خلال** تطوير آليات فعالة لتنفيذ قرارات التحكيم بسرعة وفعالية. بحيث يتم تبسيط الإجراءات وتقليل العقبات التي قد تواجه عملية التنفيذ، سواء على الصعيدين المحلي والدولي.
5. **تعزيز التحكيم الدولي:** تعزيز التحكيم الدولي كوسيلة لفصل المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية. وينبغي العمل على توفير بيئة ملائمة لجذب التحكيم الدولي وتقديم الدعم اللازم لعمليات التحكيم الدولية.
6. **تشجيع التوفيق والتسوية**: ينبغي تشجيع استخدام وسائل التوفيق والتسوية كأدوات لحل المنازعات الرياضية بشكل سلمي وفعال. وبالتالي يجب توفير الدعم القانوني والمالي لتشجيع الأطراف على التوفيق والتسوية بدلاً من اللجوء إلى التحكيم.

إن تطبيق هذه التوصيات يمكن أن يسهم في تطوير النظام القانوني للفصل في المنازعات الرياضية في المملكة العربية السعودية وتحقيق العدالة والشفافية في هذا المجال.

المراجع والمصادر

المصادر العربية:

البسام، م. ب. (2020). القوانين الرياضية السعودية: النظرة القانونية.

البنيان، ع. ا. (2017). قانون التحكيم في المنازعات الرياضية: المبادئ الأساسية والتطبيقات العملية.

الصقير، س. (2009). التحكيم في الرياضة ومراجعتها القضائية.

العنيز، و. ج. (2020). لمساعدة والرقابة القضائية للعملية التحكيمية في النظام السعودي دراسة تحليلية. مجلة فيق، 17(1).

العوفي، م. ب. (2021). النظام القانوني لمركز التحكيم الرياضي السعودي دراسة انتقادية. المجلة العلمية للنشر العلمي، 184-185.

دور القضاء في رقابة التحكيم. (2020). مجلة العدل السعودية.

المصادر الأجنبية:

Anderson, P. (2009). International Sports Law and Policy".

Blackshaw, I. &. (2009). Sports law and legislation: Country-by-country. . TMC Asser Press.

Cavaliero, M. (2008). The Court of Arbitration for Sport: 1984-2004.

Gardiner, S. (2002). Sports Law. Routledge-Cavendish.

Greenfield, S. &. (2000). the Role of the Court of Arbitration for Sport in the International Sports Dispute Resolution Process. . Springer.

Healey, D. (2008). The effect of dispute resolution procedures in sports: An analysis of CAS awards. T.M.C. Asser Press.

Henry Quinlan, A. A.-A. (2022). Arbitration procedures and practice in Saudi Arabia: overview. Thomson Reuters.

Houlihan, B. (2009). The International Olympic Committee and the Olympic system: The governance of world sport. Routledge.

Mestre, A. M. (2103). The Legal and Institutional Framework of the Olympic Games. Olympic Studies Centre (CEO-UAB).

القوانين والتشريعات

القواعد الإجرائية لمركز التحكيم الرياضي السعودي لسنة 2024.

النظام الأساسي للاتحاد السعودي لكرة القدم . (2021). Retrieved from الاتحاد السعودي لكرة القدم: https://saff.com.sa/

النظام الأساسي لمركز التحكيم الرياضي السعودي. (2023). Retrieved from مركز التحكيم الرياضي السعودي: https://iamaeg.net/ar/publications/articles/statutes-of-the-saudi-sports-arbitration-center

تنظيم الهيئة العامة للرياضة. (2019, 11 28). Retrieved from هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعوديين: https://mos.gov.sa/ar/Pages/default.aspx